قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17699) - السنة الحادية والخمسون - الإثنين 25 ربيع الأول 1448هـ - 7 سبتمبر 2026م

منظمة شنغهاي وتشكيل النظام العالمي متعدد الأقطاب

بقلم:

رجب أبو سرية ○

لم يول الإعلام - العربي منه على الأقل - اهتماماً كافياً بتقديرنا بقمة دول منظمة شنغهاي التي تحمل اسم المدينة الثانية في الصين بعد العاصمة بكين، التي توازي في مكانتها وأهميتها مدينة نيويورك بالنسبة للولايات المتحدة، رغم أهميتها البالغة، بالنظر لما تمثله الدول المشاركة، في هذه المنظمة، التي تضم عشر دول، إضافة إلى دولتين بصفة مراقب، وأربع أخرى كدول جوار، وبالنظر أيضا للتوقيت الذي انعقدت فيه، وما صدر عنها من بيان ختامي، أكد على تحدي قرارات واشنطن بشأن العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران، وضد كل من يتعاون معها.

وتشمل مجموعة شنغهاي للتعاون إضافة إلى الصين، كلاً من روسيا، الهند، باكستان، وإيران وخمسا من الدول الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي، وقد حضر اجتماع القمة كل من الرؤساء الصيني تشي جين بينغ، والروسي فلاديمير بوتين، والإيراني مسعود بازشكيان، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فبعد أن كانت الصين قد أعلنت قبل انعقاد القمة أنها ستواصل تعاملها التجاري مع إيران وفق القانون الدولي، برز موقف روسيا، بالمشاركة في البيان الختامي، الذي أكد على الحل بالوسائل السلمية بما يعني ضمنا رفض الحرب الأمريكية بشكليها العسكري والاقتصادي.

ذلك أن انتصار أمريكا في هذه الحرب كان سوف يعني تثبيت أركان نظامها العالمي الذي أقامته على أنقاض نظام الحرب الباردة، أما فشلها فيعني فتح الباب واسعا أمام نظام عالمي متعدد الأقطاب، تسعى له كل من الصين وروسيا، منذ وقت، وبشكل صريح ومعلن.

وإذا كانت القوة العسكرية والاقتصادية للصين وروسيا، تكفي لتقديم قطب عالمي، يتحدى أمريكا، فإن وجود كل من الهند وباكستان وتركيا مع تلك الدول يعني أن منظمة شنغهاي تشكل نصف تعداد العالم بنحو ثلاثة ونصف مليار إنسان، كذلك تشكل قوة اقتصادية هائلة بـ35 تريليون دولار، ولأن دول المنظمة سواء الدول الأعضاء أو دول الجوار، تعني أن الحديث يدور عن دول آسيا الوسطى، أو دول الشرق الأدنى وفي ظهرها الصين والهند، بينما أمامها روسيا، وهي المنطقة المجاورة للشرق الأوسط، الذي تدور فيه الحرب الآن، على الطاقة وعلى أهم ممر تجاري عالمي، لتحديد وجهة النظام العالمي. وحتى من دون بريكس تمثل دول شنغهاي للتعاون ثقلاً مقابل القطب الاقتصادي/العسكري الغربي، ولعل المقارنة بين هذه المجموعة وإن كانت مجموعة تعاون اقتصادي وبين دول الناتو التي اجتمعت في أنقرة مؤخرا، يظهر أن النظام العالمي متعدد الأقطاب قادم فيما النظام العالمي الأمريكي في طريقه إلى التلاشي، فإذا كانت دول شنغهاي تبدو موحدة ومتماسكة، فإن دول الناتو أو شركاء أمريكا العسكريين والاقتصاديين يبدون متفككين ومتخاصمين، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب لم يحضر قمة الناتو إلا من أجل صداقته للرئيس أردوجان، فيما الخلافات تظهر كل يوم بينه وبين شركائه سواء الدول الأوروبية أو كندا أو دول أمريكا الوسطى، خاصة حول التعاون التجاري بسبب ما بات يفرضه من زيادة في التعرفات الجمركية، ومن نوايا السطو على ثرواتهم، سواء في فنزويلا التي قام بالسطو على نفطها أو غرينلاند، أو كندا.

وكان لافتا ان باكستان وتركيا كانتا من بين المشاركين في القمة، وبأعلى تمثيل شخصي للرئيس أردوجان ولرئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، والرئيس التركي ورئيس الوزراء الباكستاني بمثلان أهمية خاصة، كونهما قد شكلا تحالفاً عسكرياً مع السعودية مؤخراً، وهما مع السعودية ومصر يمثلون العالم الإسلامي السني، بالطبع مع إندونيسيا أيضاً.

إن توجه الرئيس الصيني بعد القمة مباشرة إلى مصر، يؤكد أن شنغهاي تسعى لإكمال قوس حضورها في الشرق الأوسط ليشمل ضلعاً مهماً وهو مصر، فيما قد تكون السعودية هي المحطة التالية، وللصين مع السعودية حزمة اتفاقيات تجارية مهمة جداً، وهكذا تكون الصين قد بدأت فعلياً التحضير لمرحلة ما بعد الوجود العسكري والاقتصادي الأمريكي في الشرق الأوسط، ليس من خلال أن تحل مكانها عبر قواعد عسكرية أو هيمنة بحرية على الممرات المائية، ولكن من خلال شبكة علاقات تظهر محتوى النظام متعدد الأقطاب دولياً، بتشكل نظام إقليمي متعدد الأقطاب أيضاً، أو متكامل، ليس فقط عبر تعاون الدول، ولكن عبر تكامل الممرات التجارية، البحرية منها والبرية.

فإذا كانت الحرب الأمريكية في الشرق الأوسط الهادفة إلى تثبيت أركان النظام العالمي الأمريكي، وتدشين النظام الإقليمي الاسرائيلي، قد أظهرت الحاجة الأمريكية للسيطرة على مضيق هرمز ومضيق باب المندب، ثم دفعت دول الخليج - السعودية والإمارات خاصة - لتفعيل الطرق البديلة عبر نويبع والفجيرة، فإن الصين تؤكد عبر مشروع «الحزام والطريق» البري، الذي يربط قارات آسيا وإفريقيا وصولاً إلى أوروبا، بما يتطلبه من مشاركة ثلاثة أرباع العالم، في مشاريع التجارة العالمية، القائمة على الشراكة في الإنتاج والتسويق، في ظل نظام عالمي جماعي، أكثر عدالة ومساواة من النظام العالمي الأمريكي الحالي.

ويرى البعض ان غضب الرئيس الأمريكي من بيان شنغهاي وما اظهره من التحدي الصيني والروسي، هو الذي دفعه الى التصعيد ضد إيران في الليلة التي تلت إعلان البيان الختامي لقمة شنغهاي وشن الهجوم العسكري رغم أن جميع المراقبين والمحللين والخبراء العسكريين يجمعون على أن الحرب لم تحقق الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، وأن ضربات عسكرية هنا وهناك، لن تغير من واقع الحال شيئاً، خاصة في ظل تآكل المخزون الاستراتيجي الأمريكي من الصواريخ والقذائف، حتى إن كان الحديث يدور عن عمليات عسكرية مركزة، تستهدف انهاء ازمة مضيق هرمز.

المهم في الأمر أنه قد اتضح تماماً أن أمريكا وإسرائيل لن تنتصرا في حربهما على دول وشعوب الشرق الأوسط؛ وذلك لأن هذه الحرب تحدد مستقبل العالم، وهي تفصل بين نظامين عالميين، أحدهما آفل والآخر قادم، وطال الوقت أم قصر، فليس أمام أمريكا إلا أن تسقط ما تبقى لديها من اتجاهات «شعبوية» في الحزب الجمهوري، بعد الثورة التي وقعت في الحزب الديمقراطي، بما يؤهل أمريكا لأن تكون أحد أقطاب النظام العالمي متعدد الأقطاب القادم، على قاعدة الشراكة والمساواة والعدالة.

كذلك ليس أمام إسرائيل، إلا أن تطرد اليمين المتطرف من صفوفها، وتسقط نتنياهو وجوقته الفاشية، مرتكبي حرب الإبادة ودعاة التهجير وإسرائيل الكبرى، وقد تكون الانتخابات المقبلة في إسرائيل وأمريكا هي قارب النجاة لهما.

○ كاتب من فلسطين.

نجاح البحرين في التصدي للاعتداءات الإيرانية الغاشمة

بقلم:

د. نبيل العسومي

بعد أن اعتقدنا أن المواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران تتجه نحو النهاية لوضع حد للتوتر في المنطقة عاود النظام الايراني المجرم اعتداءاته الآثمة على مملكة البحرين وبعض دول المنطقة واستهداف حركة الملاحة في الخليج العربي من خلال الطائرات والصواريخ البالستية لضرب المنشآت الحيوية والمناطق السكنية والبنية التحتية وترويع السكان المدنيين الآمنين المسالمين لنشر الخوف والهلع بين الناس بعد ان اعتقد الجميع ان الأمور تتجه نحو إنهاء هذه الحرب المستمرة منذ أكثر من ستة اشهر، كما اسلفنا، خصوصا بعد المؤشرات الايجابية والتقارير حول سير المفاوضات التي تجرى بين الولايات المتحدة الامريكية وايران بواسطة العديد من الجهات الإقليمية والدولية منها الدول الخليجية التي بذلت وتبذل جهوداً كبيرة لإنهاء هذه الأزمة التي تكلف المنطقة والعالم اقتصاديا، وخصوصا فيما يتعلق بتوفير الطاقة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والصناعة في آسيا التي تعتمد اعتمادا شبه كلي على نفط وغاز المنطقة التي تعتبر شريان الصناعة في الصين والهند.

ان تجدد الاعمال العدوانية يؤكد عدم جدية نظام الملالي في إيران في التعاطي مع الجهود التي تبذل لإنهاء هذه الحرب للتغطية على فشل سياساته التي سببت الكوارث والمآسي والمعاناة للشعوب الايرانية رغم الخسائر والخراب والدمار الذي أصاب العديد من المنشآت العسكرية والدفاعية والأمنية والصناعية والتجارية والعسكرية والأمنية في عموم إيران.

إن الاعتداءات الإيرانية الآثمة الأخيرة التي نعتقد انها لن تكون الأخيرة، لم تراع قيم حسن الجوار والتسامح والعيش المشترك والعقيدة الإسلامية السمحاء ولا مبادئ القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول وينص على احترام السيادة الوطنية ويجرم الاعتداءات على الدولة.

لقد تعرضت مملكة البحرين للاعتداءات الايرانية الغاشمة المخالفة للأعراف والقوانين الدولية رغم انها ليست طرفا في هذه الحرب، حيث أعلنت البحرين منذ اللحظة الاولى لبدء العمليات العسكرية انها ليست طرفا في هذه المواجهة، ولن تشارك فيها باي شكل من الأشكال، ومع ذلك يحاول النظام الايراني جر البحرين إلى هذه الحرب.

ان البحرين لها كامل الحرية والحق في الدفاع عن ترابها وعن سيادتها الوطنية وعن أمنها واستقرارها ومواطنيها والمقيمين فيها لوقف هذا الانتهاك السافر والمتكرر لحرمة بلادنا والذي استنكرته دول العالم اجمع تضامنا مع مملكة البحرين فيما تتخذه من إجراءات للتصدي لهذه الاعتداءات الايرانية في إعلان واضح وصريح لمناصرة البحرين ومؤكدا للعزلة التي يعيشها النظام الإيراني دوليا جراء سلوكه المشين وتصرفاته التي تهدد أمن المنطقة والعالم ومحاولاته إغلاق مضيق هرمز هذا الممر الحيوي لاقتصاد العالم.

الحمدلله اننا في مملكة البحرين كما في دول المنطقة نمتلك القدرة الكافية للدفاع عن سيادتنا وأمننا واستقرارنا وترابنا الوطني، فمؤسساتنا الدفاعية وأجهزتنا الأمنية في قوة دفاع البحرين ووزارة الداخلية والحرس الوطني لديها الخبرة الكافية والاحترافية ووسائل الدفاع المختلفة القادرة على التصدي لهذه الاعتداءات الإيرانية من خلال منظومة الدفاع المتطورة والحديثة التي نمتلكها، وبفضل الجاهزية لجنودنا الشجعان والبواسل للتعامل مع هذه الاعتداءات فهي الحصن المنيع لهذا البلد.

فقد تمكنت قواتنا والحمدلله من إسقاط الطائرات المسيرة والصواريخ التي فشلت في تعطيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحركة الملاحة، فالحياة تسير بشكل اعتيادي ولم تتأثر الخدمات المختلفة.

فكل الشكر والتقدير لهؤلاء الرجال الأبطال الواقفين في الصفوف الأمامية للدفاع عن البحرين واهلها وسيادتها ضد كل من تسول له نفسه إلحاق الاذى بهذا البلد الآمن المسالم.

إن مثل هذه الاعتداءات الآثمة لن تزيد الوضع إلا تعقيدا، ولذلك على قادة النظام الإيراني الانصياع للجهود الدولية لإنهاء هذه الحرب والخروج من العزلة الدولية التي تعيشها.

تفاقم النزعات العنصرية تجاه المهاجرين في أمريكا

بقلم:

محمد المنشاوي ○

قبل عشرين عامًا، لخص مشهد سينمائي قصير استغرق أقل من دقيقة واحدة معضلة معنى أن تكون أمريكيًا، من خلال التطرق إلى تعقيدات الهوية الأمريكية والصراع عليها وحولها في أوضح صورها، وهو الصراع المستمر والملازم لمسيرة الدولة الأمريكية ذاتها منذ تأسيسها قبل 250 عامًا.

عُرض فيلم «الراعي الصالح Good Shepherd» عام 2006، وأخرجه روبرت دي نيرو، الممثل الأمريكي الشهير ذو الأصول الإيطالية الكاثوليكية، ويدور حول مكافحة التجسس في أوج الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في ستينيات القرن الماضي. ولعب الممثل مات ديمون دور البطولة، متقمصًا شخصية ضابط شديد الالتزام في وكالة الاستخبارات المركزية، يمثل بصورة أكبر «WASP» البروتستانت الأنجلوساكسون البيض، وهي مجموعة من أصول بريطانية أو شمال أوروبية، وكان لهم التأثير الأكبر على تأسيس الدولة الأمريكية.

وجاء الحوار بين ضابط الاستخبارات وأحد المتعاونين معه من رجال المافيا ذوي الأصول الكوبية على النحو التالي:

جوزيف بالمي: «نحن الإيطاليون، لدينا رابطة العائلات، ولدينا الكنيسة. ولدى الأيرلنديين فكرة الحنين للوطن الأم، ولدى اليهود تقاليدهم القديمة، وحتى السود لديهم موسيقاهم. أنتم البيض: ماذا لديكم أنتم؟» رد ضابط الاستخبارات بهدوء وبرود، قائلًا: «لدينا الولايات المتحدة الأمريكية، وكل الباقين منكم مجرد ضيوف».

ويشرح هذا الحوار القصير أزمة الجذور الثقافية الأمريكية الواقعة بين تيارين أساسيين، الأول مثلته كلمات جوزيف بالمي، ومفادها أن المهاجرين والأقليات لديهم هويات ثقافية ودينية أو جماعية عميقة تجمعهم معًا لتشكل الولايات المتحدة كما نعرفها الآن.

في حين عبرت كلمات ضابط السي آي إيه عن أن أمريكا أسسها ويملكها الأنجلوسكسون البروتستانت البيض بالأساس، وأن كل الباقين ضيوف على هذه الأمة البيضاء.

منذ وصول ترامب إلى سدة الحكم عام 2016، وعودته إلى البيت الأبيض عام 2024، وتبنيه سياسات متشددة تجاه الهجرة والمهاجرين، استدعى رموز وأنصار التيارات القومية البيضاء المسيحية هذا الحوار القصير، وأعادوا نشره وتداوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي كبيان موجز يحسم الجدل حول الهوية الأمريكية. في الوقت ذاته، انتقد الحوار أنصار التيارات الليبرالية باعتباره شهادة صريحة ومباشرة على فاشية وقومية إثنية مسيحية بيضاء ترغب في الاستئثار بأمريكا لها وحدها، من دون اكتراث بالآخرين.

وهذا التمييز حاضر اليوم، وبشدة، بين منظرين متنافسين يرسمون اللوحة الأمريكية بصورة مغايرة. الأول يرى أن أجداده من البيض البروتستانت أسسوا «الأمة والدولة الأمريكية»، وأن الانتماء الأمريكي الأصيل ليس متساويًا بين الأمريكيين، بل يظل الانتماء الحقيقي لمن شارك في مهام التأسيس. وعلى النقيض، يرى المنظرون الليبراليون ضرورة المساواة بين كل المواطنين الأمريكيين في ملكية التجربة الأمريكية المستمرة، ما دام يقبلون بالعقيدة الدستورية، وذلك بغض النظر عن تاريخ وصولهم إلى الأراضي الأمريكية.

وقد ظهر جدل حوار الفيلم مرارًا في النقاشات الأخيرة حول الهجرة، والتغيرات الديموغرافية، وفكرة أمريكا كدولة أنجلو-بروتستانتية بيضاء تاريخيًا، بدلًا من كونها أمة متنوعة ينصهر فيها الجميع. وشهد عام 2004 صدور كتاب صموئيل هنتنجتون «من نحن؟»، (كتابه الأشهر «صراع الحضارات»)، وجادل في هذا الكتاب بأن الثقافة الأنجلو-بروتستانتية الأساسية قد أرست ورسخت الهوية الأمريكية تاريخيًا، وعلى النقيض، فالهجرات الواسعة الأخيرة تهدد بزوال هذه الهوية الأمريكية.

وخلال العقد الأخير، خرج الجدل والنقاش من الدوائر الأكاديمية إلى ماكينات السياسة والانتخابات والتشريعات. ويشهد المجتمع الأمريكي تأطير الصراع حول الهجرة، وشرعيتها، والمواطنة بالولادة، والتغير السكاني المتزايد، ليس فقط كأسئلة قانونية واقتصادية، بل كأسئلة حول هوية الدولة الأمريكية، وكيف يتم تعريف الأمة الأمريكية، ومن هم المالكون الحقيقيون لأمريكا.

دار حوار الفيلم القصير في منتصف ستينيات القرن الماضي، ومنذ تلك الفترة، وتحديدًا، تبنت الحكومة الأمريكية سياسات هجرة غيرت تشكيل المشهد السكاني بطريقة دراماتيكية، إذ انتقلت من نظام حصص عنصري صارم قائم على دول المهاجرين وأصولهم، إلى نظام مفتوح لجميع المهاجرين. وفي عام 1965، وتحت تأثير حركة الحقوق المدنية في أمريكا، وقع الرئيس ليندون جونسون قانونًا تاريخيًا ألغى تمامًا نظام الحصص القائم على المنشأ القومي والعرق، واستُبدل بنظام الأفضليات، حيث أصبحت التأشيرات تُمنح بناءً على الشهادات العلمية، بغض النظر عن جنسية المهاجر.

وتغير المشهد الأمريكي، ففي عام 1970، كان فقط 5% من سكان الولايات المتحدة من المولودين في الخارج، وارتفعت نسبة المولودين في الخارج تقريبًا كل عام منذ ذلك الحين، لتصل إلى 15% بحلول 2024.

من ناحية أخرى، قبل عام 1965، كان غالبية السكان المولودين في الخارج من أوروبا. وتغير ذلك بصورة كبيرة، وقفزت نسبة المهاجرين المولودين في آسيا من 9% في عام 1970 إلى 31% حاليًا، وبلغت نسبة المولودين في دول أمريكا الجنوبية 51% من السكان المولودين في الخارج، وتراجعت أوروبا إلى 9% فقط، وهو انقلاب شبه كامل عن نمط خمسينيات القرن التاسع عشر، عندما كان 92% من المهاجرين أوروبيين. ونتج عن ذلك تراجع نسبة الأمريكيين البيض من 87% عام 1970، ليصبح 56% هذا العام.

في الوقت ذاته، تراجعت نسبة المسيحيين البروتستانت في أمريكا (البيض، والسود، واللاتين) الذين يمثلون النسبة الكبرى من المسيحيين في أمريكا، حيث تبلغ نسبتهم عند تأسيس أمريكا عام 1776 حوالي 97% من السكان، لتصل إلى 68% منتصف القرن العشرين، ثم إلى نحو 43% من إجمالي السكان حاليًا، في حين بلغت نسبة البروتستانت البيض 26% فقط.

وبالطبع، شهدت الذكرى الـ250 لإعلان الاستقلال الأمريكي سؤالًا متجددًا حول من هم الأمريكيون؟ وهل يجب غلق الباب وبناء الحواجز حول الحدود الأمريكية.

ويشعر بعض اليمينيين الأمريكيين أن إغلاق باب الهجرة سيحمي الثقافة الأمريكية، لكن على العكس، جوهر تلك الثقافة الأمريكية هو الديناميكية والتغيير والإبداع، اللذان لطالما دعمهما تدفق مستمر من القادمين الجدد المجتهدين ذوي الرؤى الجديدة. ولنتذكر أن ما يقرب من نصف أكبر 500 شركة أمريكية تهيمن بها على العالم اليوم أسسها مهاجرون أو أبناؤهم. أمريكا المغلقة ستكون غير أمريكية.

○ كاتب صحفي متخصص في الشؤون الأمريكية.

تحديات أمام التشريعات القانونية في عصر الذكاء الاصطناعي

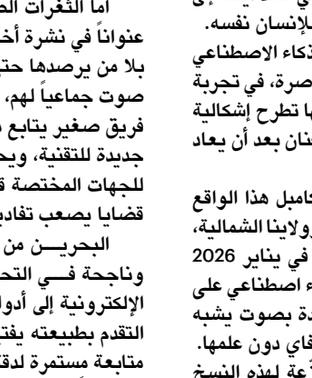

بقلم:

نبيلة رجب

القوانين تُصاغ عادة بعد أن يستقر الواقع على شكل واضح يمكن وصفه وضبطه بدقة، فالمشرّع يحتاج أولاً أن يرى الظاهرة بكامل ملامحها، ثم يخضعها لنقاش ومداولة وصياغة متأنية قبل أن يخرج النص إلى الناس. هذا الزمن الذي يفصل بين ظهور المشكلة وصدور القانون كان مقبولاً في عصور سابقة، حين كان التغيير يسير بخطى هادئة تمنح المشرّع فرصة كافية للحاق به. أما اليوم فالمشهد مختلف تماماً، فكل جيل جديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي يحمل قدرات لم تكن متاحة في الجيل السابق، ويفرض بذلك أسئلة قانونية لم يسبق أن واجهها المشرّع بهذا الشكل.

من بين هذه التساؤلات الجديدة، من يتحمل المسؤولية عندما يتخذ نظام ذكاء اصطناعي قراراً يؤثر في حياة إنسان، كتوصية طبية أو تقييم وظيفي أو حتى رأي قانوني مساعد، دون أن يكون من السهل تحديد المسؤول عن النتيجة بين من طوّر النظام ومن شغّله ومن استخدمه. هذا الإشكال بدأ يفرض نفسه على كل مجتمع يتعامل مع هذه التقنية بجدية. وهذه التساؤلات لا تقف عند حدود القرارات الآلية، فهي تمتد أيضاً إلى حقوق الملكية الفكرية والهوية الرقمية للإنسان نفسه.

أحب الاستماع إلى أغانٍ يمزج فيها الذكاء الاصطناعي بين صوت مطرب راحل وأداء مطربة معاصرة، في تجربة فنية جميلة ونادرة. وهذه التجربة نفسها تطرح إشكالية قانونية جوهرية، لمن يعود صوت الفنان بعد أن يعاد إنتاجه بتقنية بلا إذنه.

خاضت المطربة الأمريكية ميرفي كامبل هذا الواقع بنفسها، فهي تعزف الفولك التراثي في كارولاينا الشمالية، ونشرت أداءها على يوتيوب سنوات. في يناير 2026 اكتشفت أن جهة مجهولة درّبت نظام ذكاء اصطناعي على هذه الفيديوهات، وأنتجت به أغاني مقلّدة بصوت يشبه صوتها، نشرتها على منصتها في سبوتيفاي دون علمها.

والمفارقة الأقسى أن الجهة الموزّعة لهذه النسخ المزيفة رفعت بعدها مطالبات حقوق نشر ضد فيديوهاتها الأصلية، فوجدت نفسها تحاول إثبات أنها المالكة الحقيقية لصوتها أمام نظام آلي لا يملك معياراً واضحاً للتمييز بينها وبين من قلّدها.

هذه القصة تختصر جوهر المشكلة، تقنية تسبق كل تشريع بأشواط، وفنان يقف وحده في مواجهتها. حتى الولايات المتحدة، بمنظومتها القانونية المتقدمة، تعتمد على تشريع محلي محدود يُعرف بقانون إلفيس، وقّعته ولاية تينيسي عام 2024 لحماية صوت الفنان من الاستنساخ، دون وجود إطار اتحادي موحد يشمل كل الولايات. وفي موازاة ذلك رفعت شركات التسجيل العالمية الكبرى دعاوى ضد شركتي ذكاء اصطناعي بتهمة استخدام أغانٍ محمية لتدريب أنظمتها، مؤشر إضافي على أن التقنية تسبق القانون حتى في أكثر الأسواق تطوراً.

يتردد مؤخراً أن مملكتنا بصدد إعداد مشروع قانون متكامل للذكاء الاصطناعي، في وقت لا تزال فيه القوانين القائمة، من حماية البيانات إلى جرائم تقنية المعلومات، محل نقاش حول مدى كفايتها لتغطية هذه الفجوة أو حاجتها إلى تأطير جديد كلياً. وهذا ما تؤكده أيضاً تصريحات نيابية حديثة، تشير إلى أن التشريعات القائمة تعالج جرائم إلكترونية معروفة كالتشهير وانتحال الشخصية، لكنها تحتاج إطاراً أكثر تحديداً كلما تطورت أدوات الذكاء الاصطناعي وتقنيات التزييف العميق.

وتوجد لدينا جهة مختصة بصياغة القوانين ومراجعتها، تعمل غالباً بناءً على ما يُحال إليها من مجلسي النواب والشورى. هذا النمط من العمل يعالج الثغرة بعد أن تتضح ملامحها وتستقطب اهتماماً كافياً ليُرفع بشأنها اقتراحا، وهو أسلوب منطقي حين تكون القضية واضحة وتؤثر في شريحة واسعة يسهل رصدها.

أما الثغرات الصغيرة والمتفرقة، تلك التي لا تصنع عنواناً في نشرة أخبار ولا تستدعي جلسة عاجلة، فتبقى بلا من يرصدها حتى تتراكم أضرارها على أفراد قلائل لا صوت جماعياً لهم، ومن هنا تبرز فكرة تستحق النظر، فريق صغير يتابع ما يظهر في الميدان من استخدامات جديدة للتقنية، ويحوّل ما يجده إلى تقرير دوري يُرفع للجهات المختصة قبل أن تتحول هذه الزوايا الدقيقة إلى قضايا يصعب تفاديها.

البحرين من الدول التي راكمت تجربة مبكرة وناجحة في التحول الرقمي، من الخدمات الحكومية الإلكترونية إلى أدوات التعليم الذكية في المدارس. وهذا التقدم بطبيعته يفتح مساحة جديدة أمام كل قطاع، متابعة مستمرة لدقة هذه الأدوات في كل مرة تُصدر قراراً أو تقييماً يؤثر في مستقبل شخص واحد بعينه. وتصلح لهذه المتابعة آلية صغيرة تعمل بانتظام إلى جانب الجهود القائمة، خطوة تكمل مسيرة رقمية متقدمة أصلاً لا تبدأ من الصفر.

القانون في جوهره أداة تحمي الإنسان قبل أن يقع الضرر عليه، طالباً كان في مدرسته، أو موظفاً أمام تقييم آلي لعمله، أو مريضاً يثق بتوصية طبية لا يعرف مصدرها، أو حتى إنساناً يواجه صورة أو صوتاً مزيفاً بتقنية التزييف العميق يحمل اسمه دون علمه. وكلما بادرت الأنظمة إلى استشراف هذه الفجوات الصغيرة قبل أن تكبر، اقتربت من جوهر القانون الحقيقي، وقاية تسبق الحدث، لا معالجة تلحق به.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.

rajabnabeela@gmail.com